

دعوى

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض

القرار رقم: (VR-2020-119)

ال الصادر في الدعوى رقم: (V-10073-2019)

المفاتيح:

دعوى- قبول شكلي- مدة نظامية- عدم التزام المكلف بالمواعيد المحددة نظاراً مانع من نظر موضوع الدعوى.

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار الهيئة بشأن غرامة التأخير في التسجيل - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم المدعي الاعتراض أمام دائرة الفصل خلال المدة النظامية من تاريخ إخباره بالقرار - ثبت للدائرة تحقق الإختصار واعتراض المدعي بعد انتهاء المدة النظامية - مؤدي ذلك: عدم قبول الدعوى شكلاً؛ لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية
ال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٦٠٤) بتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد،
إنه في يوم الأربعاء بتاريخ (٦/٩/٢٠٢٠م) الموافق (٢٩/٤/١٤٤١هـ)، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض؛ وذلك للنظر في الدعوى المرفوعة من (...) مالك مؤسسة (...), ضد الهيئة العامة

للزكاة والدخل، وبإيداعها لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (١٠٠٧٣-٢٠١٩-٧) وتاريخ ٢٤/٠٩/٢٠١٩م، استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة.

تلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي (...) بصفته مالك مؤسسة (...), سجل تجاري رقم (...), تقدم بلائحة دعوى، تضمنت اعترافه على غرامات التأخير في التسجيل في ضريبة القيمة المضافة بمبلغ (١٠٠,٠٠٠) ريال؛ حيث جاء فيها: «أولاً: لقد تم تسجيلي في ضريبة القيمة المضافة، وفرض الغرامة رغم عدم مزاولتي لأي نشاط اقتصادي، وقد تم شطب السجل والتقدم بطلب إيقاف الرقم المميز، وتم رفض الطلب لوجود مبلغ الغرامة في حسابي. لم يتم تزويدي بأي إثبات على ممارستي لنشاط اقتصادي يلزم التسجيل في ضريبة القيمة المضافة، فكيف يطلب مني إثبات عكس ما لم يثبت بالأساس؟ ثانياً: أطلب منكم النظر في دعواي، وعلى الهيئة تقديم المستندات التي اعتمدت عليها في تسجيلي في ضريبة القيمة المضافة».

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها، أجابت بمذكرة رد جاء فيها: «١-الأصل في القرار الصحة والسلامة، وعلى من يدعي خلاف ذلك إثبات العكس. ٢-نصت الفقرة (٢) من المادة (٥٠) من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون على أن: «يكون دد التسجيل الإلزامي ٣٧٥,٠٠٠ ريال سعودي». كما نصت الفقرة (٩) من المادة (٧٩) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه: «يعفى من التسجيل الإلزامي أي شخص تزيد قيمة توريداته السنوية عن دد التسجيل الإلزامي دون أن تزيد عن مبلغ مليون ريال، وذلك قبل الأول من شهر يناير ٢٠١٩، ومع ذلك يجب أن يقدم طلب التسجيل في أو قبل موعد أقصاه ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨م». ٣-نصت المادة (٣) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه «على كل شخص مقيد بالملكة وغير مسجل لدى الهيئة، أن يقوم في نهاية كل شهر بحساب قيمة توريداته خلال الاثني عشر شهراً السابقة وفقاً للمطالبات المنصوص عليها في الاتفاقية، وفي حال تجاوزت هذه القيمة دد التسجيل الإلزامي المنصوص عليه في الاتفاقية، فعليه أن يتقدم إلى الهيئة بطلب تسجيل خلال ثلاثة (٣٠) يوماً من نهاية ذلك الشهر وفقاً للمادة الثامنة من هذه اللائحة». ٤-نصت المادة (٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة أنه: «في حال تختلف أي شخص ملزم بالتسجيل عن تقديم طلب تسجيل إلى الهيئة وفقاً لهذه اللائحة، فللهايئة تسجيله دون أن يتقدم بطلب بذلك، ويبدأ نفاذ التسجيل حسب التاريخ المحدد في المادتين الثالثة والرابعة من هذه اللائحة». كما أن المادة (٥١) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة منحت الهيئة حق الحصول على أي معلومات بشكل مباشر ومستمر لها صلة مباشرة بالضريبة يتم الاحتفاظ بها لدى طرف ثالث. وعليه، فإن للهيئة تسجيل الشخص الخاضع للضريبة من تاريخ نشوء الالتزام بالتسجيل، بالإضافة إلى فرض الغرامات المرتبطة بذلك وفقاً لنظام ضريبة القيمة المضافة. ٥-وبناءً على ما تقدم فإن فرض غرامة التأخير في التسجيل صحيحة نظاماً؛ استناداً للمادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة والتي نصت على أنه: «يعاقب كل من لم يتقدم بطلب التسجيل خلال المدة المحددة في

اللائحة بغرامة مقدارها (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف ريال». بناءً على ما سبق فإن الهيئة تطلب من الدائرة الحكم برد الدعوى».

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ٤/٢٩/٢٠٢٠م، عقدت الدائرة جلسها الأولى عبر الاتصال المرئي (الإنترنت)، للنظر في الدعوى المرفوعة من (...) مالك مؤسسة (...)، سجل تجاري رقم (...)، ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر المدعي شخصياً، بموجب هوية وطنية رقم (...)، وحضر (...)، هوية وطنية رقم (...)، ممثلًا للهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب التفويض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (...)، وبعد التثبت من صحة حضور أطراف الدعوى بعرض بطاقة الهوية الوطنية لكل منهما عبر نافذة مكبرة، والتحقق من صفة كل منهمما، قررت الدائرة السير في نظر الدعوى. وطلب المدعي إلغاء غرامة التأخير بالتسجيل بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال، استناداً إلى أنه ألغى السجل التجاري للمؤسسة التي يملكها، وبالتالي لم يمارس أي نشاط خاضع لفرض ضريبة القيمة المضافة. وبسؤال المدعي عن تاريخ إلغاء السجل التجاري الذي ذكره، ذكر أنه ألغى السجل في شهر (٥) عام ٢٠١٩م، وأنه لم يمارس نشاطاً تجارياً، إذ تم إلغاؤه بمجرد إشعاره من الهيئة عن طريق البريد الإلكتروني بالتسجيل، وتقديم الإقرارات الضريبية بناءً على السجل التجاري. وبسؤال ممثل الهيئة عن جوابه على دعوى المدعي، دفع بعدم قبول الدعوى شكلاً، حيث إن المدعي لم يتقدم بدعواه إلا بتاريخ ٢٤/٠٩/٢٠١٩م، في حين أن إشعاره بفرض الغرامة كان بتاريخ ١٨/٠٣/٢٠١٩م، مفوغاً مدة (٣٠) يوماً وفق المادة (٤٩) من النظام. وبسؤال المدعي عن رده على ممثل الهيئة، أجاب بأنه كان يعتقد أنه بمجرد شطب السجل التجاري ستنتهي العلاقة مع فرض الغرامة، وتمسك بأنه لم يمارس نشاطاً تجارياً وفقاً للسجل الذي تم إلغاؤه. وبسؤال طرفى الدعوى فيما إذا كان لديهما ما يودان إضافته، اكتفى كل منهما بما قدم. وبعد المناقشة قررت الدائرة رفع الجلسة للمدعاولة وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١١) بتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١١/٠٦/١٤٢٥هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٣٦٠٤٠) وتاريخ ٢٤/٠٤/١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كان المدعي يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض غرامة التأخير في التسجيل؛ وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) وتاريخ ٢٠/١١/١٤٣٨هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى

مشروط بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى، أن المدعي تبلغ بالقرار بتاريخ ١٨/٣/٢٠١٩م، وقدم اعتراضه بتاريخ ٢٤/٩/٢٠١٩م، أي بعد فوات الأجل النظامي للاعتراض، فتكون الدعوى بذلك لم تستوف أوضاعها الشكلية، مما يتعين معه رفض الدعوى شكلاً.

القرار:

ولهذه الأسباب، وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع:

- رفض دعوى المدعي (...) مالك مؤسسة (...), سجل تجاري رقم (...), من الناحية الشكلية لفوات المدة النظامية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المنازعات والمخالفات الضريبية. ودددت الدائرة يوم الإثنين الموافق ٢٢/٦/٢٠٢٠م موعداً لتسليم نسخة القرار.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.